

مجلة بحوث
كلية الآداب

البحوث (٢)

حكم التسبب بفساد البيئة
في الفقه الإسلامي
"دراسة مقارنة"

إعداد

د/ إبراهيم على الله جوير القيسي
الأستاذ المساعد بقسم الفقه - كلية العلوم الإنسانية
قسم الفقه وأصوله - جامعة الأنبار

أكتوبر ٢٠١٧

العدد (١١١)

السنة ٢٨

http : // Art.menofia . edu . eg *** E-mail : rifa2012@ Gmail.com

حكم التسبب بفساد البيئة في الفقه الإسلامي

دراسة مقارنة

الدكتور / إبراهيم على الله جوهر القيسي

الأستاذ المساعد بقسم الفقه - كلية العلوم الإسلامية

قسم الفقه وأصوله - جامعة الأنبار

ملخص بالغة العربية

أمر الله بإصلاح البيئة ليعيش الناس بأمان وسلام، ونهى عن الفساد، بنوعيه: الأخلاقي كالفساد السلوكي، والفساد العضوي: المتمثل بفساد كل ما يحيط بالإنسان من مكونات كالماء والهواء والأرض والحيوان والنبات والبشر. إن التسبب بالفساد يؤدي إلى الإخلال بالهدف الذي أناطه الله بالإنسان في عمارة الأرض، والحفاظ على خصائصها المطلوبة، لا ظلم فيها ولا غش ولا سرقة ولا قتل، لئلا يتسبب أحد بفساد البيئة، فينتشر الظلم وتسد الفوضى، فيكون الإنسان أكثر المتضررين به. لهذا نهى الله عن الفساد بقوله: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا...﴾ (الأعراف: ٥٦). إن انتشار الفساد، تتبعه فوضى أمنية وأخلاقية واقتصادية لا تحمد عقباها، تؤدي إلى التعجيل بإظهار كوارث بيئية، فيفسد الماء. والطعام والشراب، وتنتشر الأمراض والأوبئة، وتحل الفاحشة محل العفاف، والرديلة محل الفضيلة والخيانة محل الأمانة، وتذوق البشرية العيش البائس بعد الهناء. إن مما دفع الباحث لاختيار هذا البحث، أسباب كثيرة أهمها: تهجير الناس في بعض محافظات العراق. خداع بعض أهل هذه المناطق بشعارات لا تخدم الدين ولا البلد. حدوث عمليات عسكرية تسببت في قتل الكثير من الناس واستعمال الأسلحة الكيماوية التي امتزجت بالمياه فعفنتها وبالزروع فأفسدتها. وقد توصل الباحث إلى نتائج منها: أن الفساد منهي عنه لما فيه من نشر الظلم في الأرض بعد صلاحها. اختلف الفقهاء في تسبب الإنسان بالفساد في ملكه أو في ملك غيره، تعديا وبغير إذنه، فرجح الباحث ضمانه. تبين للباحث عدم الضمان، على من عمل عملا في طريق واسعة، بإذن الإمام فأدى إلى أذى.

الحمد لله الذي أمر بالخير والرشاد، وجعل العاقبة للذين يعمرّون البلاد، ويدعون للخير والساد، وتوعد بإهلاك المفسدين الذين يظهرّون في الأرض الفساد، إنه للظالمين ليالمرصاد، والصلاة والسلام على رسوله محمد ﷺ، أفضل من أمر بالصلاح والرشاد، وحذر من البغي والفساد، وبعد:

فقد أمر الله ﷻ بإصلاح البيئة ليعيش الناس بأمان وسلام، ونهى عن الفساد، بنوعيه: من الفساد الأخلاقي كالفساد السلوكي، المتمثل في السرقات والنهب وخيانة الأمة والدين، والفساد العضوي: المتمثل بفساد كل ما يحيط بالإنسان من مكونات طبيعية، كالماء والهواء والأرض والحيوان والنبات والبشر، لأن التسبب بالفساد يؤدي إلى الإخلال بالهدف الذي أناطه الله بالإنسان في عمارة الأرض، والحفاظ على خصائصها المطلوبة، لا ظلم فيها ولا غش ولا سرقة ولا قتل، لتلا يتسبب أحد بفساد البيئة، فينتشر الظلم وتسود الفوضى، فيكون الإنسان أكثر المتضررين به، لهذا نهى الله ﷻ عن الفساد بقوله: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا...﴾^(١)؛ لأن انتشار الفساد، يتبعه فوضى أمنية وأخلاقية واقتصادية لا تحمد عقابها، تؤدي إلى التعجيل بإظهار كوارث بيئية، يفسد الماء والهواء والطعام والشراب، وتنتشر الأمراض والأوبئة، وتحل الفاحشة محل العفاف، والرذيلة محل الفضيلة والخيانة محل الأمانة، وتدوق البشرية العيش البائس بعد الهناء.

- سبب اختيار عنوان البحث: إن مما دفعني لاختيار هذا البحث، أسباب كثيرة أهمها:
1. تهجير الناس في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى.
 2. تغزير البعض من أهل هذه المناطق بشعارات، لا تخدم الدين ولا البلد.
 3. حدوث عمليات عسكرية، تسببت في قتل الكثير من الناس، وانفجار أنواع من الأسلحة الكيميائية وغيرها، امتزجت بالمياه فعمقتها، وبالزروع والثمار فأفسدتها.
 4. إحراق أو تهديم كثير من البيوت على ساكنيها، وتفتت جثث تحت الأنقاض.

(١) سورة الأعراف، من الآية ٥٦.

حكم التسبب بفساد البيئة في الفقه الإسلامي

٥. تسبب مسلحين بالقتل والتجهير، ووضع المتفجرات في الطرق والمزارع والأماكن العامة كالمستشفيات والمدارس وغيرها، مما يندرج بحدوث كارثة بيئية.

تسمية البحث: سميت هذا البحث بـ(حكم التسبب بفساد البيئة في الفقه الإسلامي).

منهج البحث: حاولت في إعداد هذا البحث ما يأتي:

١. عرض كل مسألة يتطلب بحثها، ليتضح المقصود من دراستها.

٢. توثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة، مع بيان الحكم بدليله في المسائل المتفق عليها، أما

ما فيه خلاف فأتبع ما يأتي:

١. ذكر الأقوال في المسألة حسب ترتيب المذاهب الفقهية، وبيان من قال بها من الفقهاء والصحابة والتابعين.

ب. ذكر أدلة المذاهب، وبيان وجه الدلالة والاعتراض عليها.

ت. ترجيح ما يبدو لي رجحانه، بحسب الدليل، وأعزز ذلك بالدليل إن وجد.

ث. أخرج الآيات الكريمة من سورها وقد اعتمدت على مصحف المدينة في ذلك ، والأحاديث الشريفة وما ذكره العلماء في الحكم على ما ليس في الصحيحين.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة،

أما المقدمة فقد مضت، وأما المباحث فكما يأتي:

المبحث الأول: تعريف التسبب والفساد والبيئة والآيات والأحاديث الدالة على

فساد البيئة، في مطلبين.

المبحث الثاني: بحثت فيه التسبب بفساد البيئة، في ملك الإنسان نفسه وفي ملك

غيره، وفي الملك العام، في مطلبين.

المبحث الثالث: بحثت فيه التسبب بفساد البيئة في المياه، كغسل يدي القائم من

م، والبول في الماء الرائد، والشرب من فم القرية والسقاء، في ثلاثة مطالب.

والتوصيات فالخاتمة ثم قائمة المصادر والمراجع.

وقد اعتمدت في بحثي هذا على أمات المصادر والمراجع المعتمدة لهذه المذاهب،

يسره الله ﷻ، وتوفر لي في الفقه الإسلامي واللغة والتفسير والحديث.

د/إبراهيم على الله جوير القيسي
وبذلت جهدي لإخراجه بحثاً يتناسب مع موضوعه، إلا أنه يبقى عملاً بشرياً فيه
هفوات واعتذر عنها، فإن يكن فيه خيراً فيتوفيق من الله ﷻ وإن يكن غير ذلك فمن نفسي
ومن الشيطان، وإنني مدين لمن قرأه فأفادني بملاحظاته، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه
الكريم، وينقل به حسناتي وحسنات والدي، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول:

التسبب بفساد البيئة

وسأبحث في هذا المبحث: تعريف التسبب بفساد البيئة، والآيات الكريمة والأحاديث
الشريفة الدالة على فساد البيئة، في مطلبين.

المطلب الأول:

تعريف التسبب بفساد البيئة

وسأبحث فيه تعريف التسبب والمسبب والسبب، وتعريف البيئة، في ثلاثة فروع

الفرع الأول: تعريف السبب والمسبب والسبب.

أولاً: تعريف التسبب لغة واصطلاحاً

١. لغة: هو التعلق بالسبب في جلب النفع ودفع الضرر^(١).

٢. اصطلاحاً: هو حصول الأسباب، وهو أن يكون الشخص سبباً في حصول أمر، أو ما
يتوصل به إلى المقصود من غير تأثير فيه^(٢).

ثانياً: تعريف المسبب: هو ما يؤثر في الهلاك ولا يحصله كشهادة الزور على بريء
بالتقتل، وكحافر بئر ومن أردى فيه شخصاً^(٣).

(١) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي

الحنفي النهاوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص
الفارسي إلى العربية د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١،
١٩٩٦م: ١٢٩٣/٢.

(٢) ينظر: معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعي، وحامد صادق قتيبي، دار الفانس للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٨هـ.
١٢٩/١.

(٣) ينظر: المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأمانة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دراسة وتحقيق خليل محي الدين
الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م: ٨٨/٤، والذخيرة: أبو
العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: جزء ٣-١٧
١٢-٩٠٧ محمد بوخيزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م: ٢٥٩/١٢.

١. لغة: هو الحيل الذي يتوصل فيه إلى الماء، ثم استعير لكل ما يتوصل به إلى شيء^(٥).
٢. اصطلاحاً: هو جعل وصف ظاهر منضبط مناطاً لوجود حكم، أي يستلزم وجوده، أو هو عبارة عما يكون طريقاً للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه^(٦)، وهو قسمان:

القسم الأول: السبب التام، وهو الذي يوجد المسبب بوجوده فقط.

القسم الثاني: السبب غير التام، وهو الذي يتوقف وجود المسبب عليه، ولا يوجد

المسبب بوجوده فقط^(٧).

الفروع الثاني: تعريف الفساد لغة واصطلاحاً

أولاً: الفساد لغة: هو التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة، وهو نقيض الصلاح، وإذا قصر عن المقدار، وإذا كان على المقدار صلح، يقال: تفسد القوم إذا تدابروا وقطعوا الأرحام فيما بينهم، فالفسدة خلاف المصلحة، ومنه قوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا جَرَّبُوا الَّذِينَ جَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَنَسَعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُسَكَّبُوا أَوْ تُفْسَخَ آبِدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِرْكَ الْأَرْضِ...﴾^(٨)، ويطلق الفساد على الجذب في البر، واللفظ في المدن التي على البحر^(٩).

ثانياً: الفساد اصطلاحاً: هو كل المعاصي والمخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، والعمل به يتناول جميع طرق الشر من المحرمات والمكروهات شرعاً، إذ هو في حقيقته خروج عن منهج الله ﷻ^(١٠).

(٥) لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الأفرقي، (ت ٥٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ: ٤٥٩/١.

(٦) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكلي

(ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق الشيخ أحمد عزو عنية، قدم له الشيخ خليل الميس، والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٩هـ: ٢٧/١.

(٧) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: لابي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي

(ت ٥٧٩٤هـ)، دار الكتيب، ط ١، ١٩٩٤م: ٤/٤٤١، ٤٤١، وتيسير علم أصول الفقه: عبد الله بن يوسف بن يعقوب اليقوب الجديع الغزي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ: ٥٩/٥٢.

(٨) سورة المائدة، الآية ٣٢.

(٩) لسان العرب: مادة «فسد» ٣/٣٢٥٣.

(١٠) مجموع فتاوى ابن تيمية: للإمام أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت ٥٢٨هـ)، تحقيق عامر الغزار وأنوار البيل، دار الرقاء المنصورة، مكتبة العبيكان، د. ت: ٨٣/٧.

د/إبراهيم على الله جوير القيسي

يقول القرطبي رحمه الله: (الفساد ضد الصلاح، وحقيقته العول من الاستقامة إلى ضدها)^(١١). ويقول الزمخشري رحمه الله: (الفساد، خروج الشيء عن حال استقامته وكونه منتعاً به، وتقضيه الصلاح، وهو الحصول على الحال المستقيمة النافعة)^(١٢).

كما يطلق الفساد على أنواع كثيرة من الشر^(١٣)، ولمقصود به في بحثي هذا، أي عمل يسبب الإزجاج أو يضر بالإنسان بالتخويف أو القتل، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كالسبب بفساد البيئة، وانتشار الظلم في المجتمعات، بسرقة أو اغتصاب أموال وأعراض الناس وهدر دماتهم، وفقدان الأمن وتدمير البنى التحتية للبلد، كهدم البيوت والمدارس والمستشفيات والجسور، وحرق الزروع والثمار وقتل الحيوانات، وإلقاء نفايات المعامل والمصانع الكيماوية ومخلفات الحروب في البحار، والتسبب بانحسار أو إضاعة المياه وغير ذلك.

الفرع الثالث: تعريف البيئة لغة واصطلاحاً

أولاً: البيئة لغة:

هي مشتقة من بؤأ، ولها في اللغة عدة معان والمراد بها في بحثي هذا المنزل أو الموضع، يقال: تبارت منزلاً أي نزلته، وبأوت له منزلاً أي هيأته، ومنه قوله **﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ بَنِيًّا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ...﴾**^(١٤)، وقوله **﴿وَالَّذِينَ بَخَّوْهُمُ الْأَنْكَارُ وَالْإِيمَانِ مِنْ قَبْلِهِمْ...﴾**^(١٥)، والمراد بالدار المدينة، وهي دار الهجرة ومعنى تبارتهم أنهم اتخذوها مباحة أي تمكنوا منها تمكناً شديداً لأن التبرؤ في الأصل إنما يكون للمكان، وقد جعل الإيمان مظهراً^(١٦).

(١١) الجامع لأحكام القرآن «تفسير القرطبي»: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي (ت ٥٦٧١هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ١٤٢٩هـ: ١/٢٤٨١.

(١٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقريل في وجوه التاويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٢٨هـ)، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٧هـ: ١/١٧٩١.

(١٣) تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت ٥٧٧٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، د: ٤٨/١.

(١٤) سورة يوسف، الآية ٥٦.

(١٥) سورة الحجر، من الآية ٩.

(١٦) ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القرشي (ت ١٢٠٧هـ)، عني بطبعه وقدم له وراجعاه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م: ١/٥٠١٤، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر اسماعيل بن

هي كل ما يحيط بالإنسان من مكونات طبيعية، كالماء والهواء والأرض والحيوان والنبات^(١٧)، أو هي الحيز الذي يمارس فيه الإنسان مختلف أنشطته، فتشمل كل ما يحيط به من إنسان وحيوان وهواء وأرض يابسة وبحار، وتتكون البيئة من مجموعتين أساسيتين هما:

١. العناصر المادية الطبيعية التي خلقها الله ﷻ، كالهواء والماء والثروات الطبيعية ومختلف المخلوقات الحية من نباتات وحيوانات.
٢. العناصر التي صنعها الإنسان وابتكرها وسخرها لخدمته، من خلال تغييره للعناصر الطبيعي

المطلب الثاني:

الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة الدالة على فساد البيئة

وسنبحث هذا في فرعين:

الفرع الأول: الآيات الكريمة الدالة على فساد البيئة

وردت كلمة الفساد في الآيات الكريمة، بمعاني كثيرة منها ما يأتي:

الأول: التشاجر والتنازع في المادي، وعودة الفساد إلى الأرض

ومنه قوله ﷻ: ﴿... وَلَا تَعْمَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(١٨)، نهى الله ﷻ البشر عن التمادي

في الأرض بالفساد، من التنازع والتشاجر في الماديات، لاسترداد الحاجة إليها^(١٩).

الثاني: التمرد والحسد ومنه قوله ﷻ: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ

فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾^(٢٠). فقد حذر الله ﷻ من الحسد لأنه يفسد البيئة، وأوضح بأنه من صفات اليهود، ويسببه قتل أحدهم أخاه حسداً له^(٢١).

حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م: ٣٧/١.

(١٧) الفقه الميسر: قسم النوازل، النوازل العامة موسوعة فقهية حديثة: د. محمد بن إبراهيم موسى، و.أ.د. عبدالله بن محمد المطلق، و.أ.د. عبدالله بن محمد الطيار، مدار الوطن للنشر، دت: ١٣٥/١٣.

(١٨) سورة الشعراء، الآية ١٨٣.

(١٩) مفاتيح الغيب «التفسير الكبير»: لأبي عبدالله محمد بن عمر بن حسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين خطيب الري (ت ٥٦٠٦هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ: ٥٣٠/٣، وتفسير القرطبي: ٢٠٠/١.

(٢٠) سورة المائدة، الآية ٣٢.

د/ابراهيم على الله جوهر القيسي
الثالث: الخراب والدمار، ومنه قوله ﷺ: «... قَالَتْ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً
أَفْتَسَدُوا...» (٢٦)؛ لأن الملوك إذا دخلوا بلادا عنوة خربوه، وأهانوا شرفاءه بالقتل أو الأسر
ليستقيم لهم أمر البلد (٢٦).

الرابع: الخيانة والتطيف في المكيال والميزان، ومنه قوله ﷺ: «وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ
أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» (٢٦)، وقد بينت الآية الكريمة، أن الخيانة في المكيال
والميزان، مبالغة بالفساد في الأرض (٢٥)؛ لما فيه من قهر الضعفاء، وإثراء وتسلط الأقرباء
على الفقراء والمساكين.

الخامس: السحر، ومنه قوله ﷺ: «فَلَمَّا أَتَوْا قَالِ مَوْسَىٰ مَا جِئْتُم بِهَ السِّحْرِ وَإِنَّ اللَّهَ
سَيَبْطِلُ إِدْرَأَهُ اللَّهُ لَآ يَصْلِحُ عَمَلُ الْمُفْسِدِينَ» (٢٦)، فمن تدبر أحوال الكون وجد أن صلاح الأرض
في توحيد الله ﷻ وعبادته والإيمان برسوله ﷺ، وكل شر وفتنة بسبب مخالفة الله، بالسحر
وتصديق العرافين والكهان (٢٧) فيما يدعون كالإخبار عن الغيب.

السادس: شك اليهود في نبوة رسول الله ﷺ، ومنه قوله ﷺ: «وَأَدَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا
فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ» (٢٨)، فشك اليهود فيما جاء به من النبوة، من عند الله
أعظم الفساد في الأرض (٢٩).

السابع: القحط، ومنه قوله ﷺ: «ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ
لِيَذِيبَهُمْ بَعْضُ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ» (٣٠)؛ لأن صلاح الأرض والسماء بالطاعة، وسب القحط

(١) ينظر: مفتاح الغيب «التفسير الكبير»: ١/٣٢٨. (٢) سورة النمل، الآية ٣٤. (٣) ينظر: تفسير القرطبي: ١/١٧٦، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٣/٣٦٢. (٤) سورة هود، من الآية ٨٥. (٥) تفسير القرطبي: ٩/٧٤. (٦) سورة يونس، الآية ٨١. (٧) ينظر: صفوة التفسير: محمد علي الصابوني الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى مكة المكرمة، طبع على نفقة موفق خليل الشيخ ابراهيم، ط ١، ١٤٠١هـ: ٥/٧٩، وموسوعة نظرة النعيم في الدين والرسول الكريم ﷺ: إعداد مجموعة من المختصين، إشراف صالح بن عبدالله بن حميد إمام الحرم المكي، رجب الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن ملوح مدير دار الوسيلة للنشر والتوزيع، د.ت: ١/٢٣٨هـ: ٥. (٨) سورة البقرة، الآية ١١. (٩) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر الطبري (ت ٤٢١هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ: ٢٠٠٠م: ١/٢٩١. (١٠) سورة الروم، الآية ٤١.

حكم التسبب بفساد البيئة في الفقه الإسلامي

بِنَقْصِ الزَّرْعِ وَالنَّمَارِ بِسَبَبِ الْمَعَاصِي، فَمَنْ عَصَى اللَّهَ فِي الْأَرْضِ فَقَدْ أَفْسَدَ فِيهَا (٣١)، وَلِهَذَا يَأْخُذُ اللَّهُ ﷻ عِبَادَهُ بِالسَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَصْدُقُونَ رِسْلَهُ.

الثامن: المنكر والجحود، ومنه قوله ﷻ ﴿فَتَوَلَّوْا كَأَنَّ مِنَ الْفُرُوزِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ

كَاهِنُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ...﴾ (٣١).

دللت الآية الكريمة، على أن أولئك القوم لم يكن فيهم من ينهى عن الفساد، حتى لا

يوقع بهم ما نزل بغيرهم من العذاب (٣٢).

التاسع: الهلاك، ومنه قوله ﷻ ﴿لَوْ كَانَتْ فِيهَا إِلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا...﴾ (٣٤)، فقد نهى

الله ﷻ عن الفساد في الشرك به، لأنه يؤدي الى هلاك من في السموات والأرض، بسبب الاختلاف الواقع بين الشركاء (٣٥).

الفرع الثاني: الأحاديث الشريفة الدالة على فساد البيئة

ورد فساد البيئة بلفظه ومعناه، في كثير من الأحاديث الشريفة، بصيغ والفاظ

متنوعة، ومنها ما يأتي:

الأول: حديث أبي سعيد الخدري ؓ عن النبي ﷺ قال: («إياكم والجلوس في

الطرقات»، قالوا: يا رسول الله، ما لنا بد من مجالسنا، نتحدث فيها، قال رسول الله ﷺ:

«فَإِذَا أَيْتِمَ إِلَّا الْمَجْلِسَ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ»، قالوا: وما حقه؟ قال: «غَضُّ الْبَصْرِ، وَكَفُّ

الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» (٣٦).

(٣١) ينظر: تفسير القرآن العظيم: لابن كثير: ٤٣٥/٣.

(٣٢) سورة هود، الآية ١١٦.

(٣٣) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الألويسي (ت

١٢٢٠هـ) تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ: ٣٥٤/٦.

(٣٤) سورة الأنبياء، الآية ٢٢.

(٣٥) ينظر: تفسير القرطبي: ٢٤٦/١١.

(٣٦) صحيح مسلم بشرح المنهاج: للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، رقم أحاديثه

على كتاب تفسير المنفعة، لمحمد فؤاد عبد الباقي وتحفة الأشراف للحافظ المزني، الشيخ عرفات القسّ حسونة، دار

أحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٣٠هـ: ٢٢٨/٧ برقم (٢١٢١)، باب الجلوس في الطرق وإعطاء الطريق

حقه.

د إبراهيم على الله جوهر القيسي
فينبغي أن يجتنب الجلوس في الطرقات، كما ينبغي كف الأذى، واجتناب الغيبة
واحترام المارين^(٣٧)؛ لأن الطريق للجميع فلا بد من فسحه، ليتمكن الناس من الوصول إلى
وجهتهم، التي توجهوا إليها.

الثاني: حديث أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (عرضت علي أعمال امتي حسنها
وسئها، فوجدت في محاسن أعمالها الأذى يماط عن الطريق، ووجدت في مساوئ أعمالها
النخاعة تكون في المسجد لا تدفن)^(٣٨). ففي الحديث: التنبيه على فضل كل ما نفع الناس
أو أزال عنهم ضرراً، وأن القليل من الخير والشر مكتوب على العبد، يجازيه الله صلى الله عليه وسلم به يوم
القيامة^(٣٩).

الثالث: حديث جابر رضي الله عنه يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (غطوا الإناء، وأوكوا السقاء،
وأغلقوا الباب، وأطفئوا السراج، فإن الشيطان لا يحل سقاء، ولا يفتح باباً، ولا يكشف إناءً،
فإن لم يجد أحدكم إلا أن يعرض على إنائه عوداً، ويذكر اسم الله، فليعمل، فإن الفويسقة
تضرم على أهل البيت بيتهم)^(٤٠)، وبهذا نجد أن الإسلام قد شرع الوقاية من الأمراض
والأوبئة، حرصاً منه على الحد من التسبب بفساد البيئة.

الرابع: حديث محيصة رضي الله عنها: (أن ناقة للبراء بن عازب رضي الله عنه، دخلت حائط رجل
فأفسدته عليهم، ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار، وعلى أهل المواشي
حفظها بالليل)^(٤١).

(٣٧) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لإمام يحيى بن شرف بن أبي زكريا الدمشقي الشافعي (ت ٦٧٦هـ)، رقم
أحاديثه على كتاب السير: محمد فؤاد عبد الباقي، وتحفة الإشراف للحافظ المزني، الشيخ عرفات حسونة، تحقيق د.
محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٣٠هـ: ٢٢٨/٧.

(٣٨) صحيح مسلم بشرح المنهاج: ٣٦٠/٣، برقم (٥٥٣)، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها.

(٣٩) ينظر: تطريز رياض الصالحين: فيصل بن عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزبير آل حمد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض،
١٣٧٦هـ)، المحقق: د. عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزبير آل حمد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض،
ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م: ١٠٤/١.

(٤٠) صحيح مسلم بشرح المنهاج: ١٠٢/٧ برقم (٢٠١٢)، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء وإغلاق الباب ونكر
اسم الله عليها.

(٤١) مستند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق
شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١،
١٤٢١هـ-٢٠٠١م: ١٠٢/٢٩، قال شعيب الأرنؤوط: مرسل صحيح، وسنن النسائي الكبرى، مؤسسة الرسالة، ط ١،
عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م: ٤١١/٣، تضمين أهل المشايخ ما أفسدت مواشيهم بالليل.

حكم التسبب بفساد البيئة في الفقه الإسلامي

فيجب على أهل الزروع حراستها نهاراً، وعلى أهل المواشي حفظها ليلاً، لإمكان السيطرة عليها، بجعلها في حائط أو زريبة، لكي لا تفسد على الناس زروعهم.

الخامس: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه)^(٤٦). في الحديث الشريف النهي عن البول في الماء الدائم، لأن ذلك ينجسه، وقد يعثر غيره على استعماله، ونهي عن الاغتسال فيه لئلا يصير الماء مستعملاً^(٤٦)؛ لأن ذلك يفسده بعد أن كان طهوراً.

السادس: حديث عبدالله بن بريدة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ليس منا من حلف بالأمانة وليس منا من خيب زوجة امرئ ولا مملوكه)^(٤٤). وهذا تحذير من إيقاع الشقاق بين الزوجة وزوجها، وبين المملوك وسيدته، وأمر بإشاعة روح التعاون والتراحم، بين أبناء المجتمع كله^(٤٥)، والإصلاح بين المتخاصمين، وقطع أسباب العداوات بين الناس.

السابع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يورثن مريض على صاحبه)^(٤٦)، نهى الحديث الشريف عن أن يراد الماشية المريضة على السليمة، لئلا يتوهم أن المريض حدث بسبب ورود المريضة عليها، ونهي المجزوم أن ينزل ما نزله الأصحاء فيؤذيهم برائحته، لأن الأنفص الصحيحة تكره ذلك^(٤٧).

(٤٤) صحيح مسلم بشرح المنهاج: ٨٠/٣ برقم (٢٨١)، باب النهي عن البول في الماء الراكد.

(٤٥) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٥٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٢٩٢هـ: ١٨٧٢، وفتح الباري شرح صحيح البخاري: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ: ٤٥٨/١.

(٤٦) المستترك على الصحيحين: لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن نعيم بن الحكم، الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ: ٣٢١/٤، قال الذهبي: صحيح.

(٤٧) دليل القائلين لطرق رياض الصالحين: محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم الكري الصدوقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ)، اعتنى بها خليل مأمون شيعا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٢٥هـ: ٤٢٤/٨.

(٤٨) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله (ت ٢٥١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ: ٢٩٥/١٠ برقم (٥٧٧٠)، باب لا هامة.

(٤٩) شرح صحيح البخاري لابن بطال: لأبي الحسن علي بن خلف بن عبدالمالك (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ: ٣٠٠٣-٣٠٠٩م: ٤٥٠/٩.

المبحث الثاني:

الأسباب الموجبة لفساد البيئة

فإذا زرع أحد شجرة فتعدت أغصانها أرضه، أو جعل في أرضه معملاً وأبقى دخان نفاياته ينتشر مع الريح، فإما أن يكون ذلك في ملكه، أو في ملك غيره، أو في طريق المسلمين، بإذن الإمام أو بغير إذنه، وسنبحث هذا في مطلبين.

المطلب الأول:

التسبب في ملك الإنسان نفسه، أو في ملك غيره

فإن حفر رجل في بيته بئراً، فكانت ظاهرة، أو كان في داره كلب عقور، فدخل رجل فوقع في البئر أو عقره الكلب فمات، لم يجب على الحافر ضمانه، سواء أدخل بإذنه أم بغير إذنه، لأن صاحب الدار غير متعد في ذلك^(٤٨)، وإن أذن له بالدخول ولم تكن ظاهرة، فوقع في البئر أو عقره الكلب، أو تصرف شخص في ملك غيره بغير إذن، فقد اختلف الفقهاء فيه على مذهبين:

المذهب الأول: يجب الضمان على من حفر بئراً، في ملكه أو في ملك غيره تعدياً، أو كان في داره كلب عقور، فدخل رجل ولم يعلم به، بهذا قال الحنفية والمالكية والزيدية وهو رواية للشافعية والحنابلة، ومروي عن علي وقول شريح والشعبي والنخعي وحماد والثوري وإسحق^(٤٩) ويستدل لهم بما يأتي:

^(٤٨) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي: عثمان بن علي بن محجن البارع فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ)، وحاشية الزيلعي: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت ١٠٢١هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، مركز أهل سنت، بالهند، د.ت: ٣٠٠/٧، والبنية شرح الهداية: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م: ٣٠٣/١٢، والتاج والإكليل لمختصر خليل: ٢٧٨/٥، والتبني في الفقه الشافعي: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، عالم الكتب، د.ت: ص: ٢٢١، والبيان في مذهب الإمام الشافعي: لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت ٥٥٨هـ)، تحقيق قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٢١هـ: ٤٥٩/١١، والشرح الكبير: ٤٧٦/١١.

^(٤٩) البنية شرح الهداية: ٣٠٣/١٢، والمدونة: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ: ٦٦٦/٤، ومنح الجليل شرح مختصر خليل: محمد بن أحمد بن محمد عيش، أبو عبد الله المالكي (ت ١٢٩٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م: ٨٨/٧، والمجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي): ٣٤١/١٣، والمغني: ٥٥٢/١١، والسييل الجرار: ٢٦٧/٣.

١. بقوله ﷺ: ﴿... وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ (٥٠).

وجه الدلالة: تجب الدية والكفارة على القاتل بالخطأ، لعدم احتياطه لرميته (٥١)، ومثله من حفر بئرا في ملك غيره بدون إذن، أو وضع فيه حجرا أو رمى فيه قشر بطيخ أو موز فهلك به إنسان، لأنه متعد في ذلك (٥٢).

ويعترض على هذا بقوله ﷺ: ﴿...فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (٥٣)، فمن كان يحرس ملكه ليلا، ويدخل سارق ملكه فظنه وحشا، ورماه بسلاح فأصابه فلا يضمن، لأنه كان يريد الحفاظ على ملكه، وهو ليس بمتعد في ذلك.

٢. بقوله ﷺ: ﴿وَأُورِدَ وَسْئِمَنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (٥٤).

وجه الدلالة: يجب أن يقوم أصحاب الغنم بإصلاح ما أفسدته غنمهم، وتعويض ما أكلته من زرع الآخرين، حتى يستقيم أمره، فيعود الزرع والغنم كل إلى أهله (٥٥)، ولا يجوز إقرار ما استرسل من الشجر، على هواء أرض غيره، لأن فيه اعتداء على حقوق الآخرين (٥٦)، ومن رمى ببندقته صيدا في ملكه فأصاب شخصا خارجه، فهو ضامن لأن تصرفه مشروط بعدم التعدي، ولو غاب شخص وجعل لحيواناته ما يكفيها مدة غيابه، وجاء آخر فأبعد عنها الأكل والشرب وماتت، فيضمن ذلك، لأنه تعدى في التسبب بموتها.

(٥٠) سورة النساء، الآية ٩٢.

(٥١) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٥٣٤/١.

(٥٢) ينظر: المغني: ٥٥٣/١١، والشرح الكبير: ٤٧٦/١١، والهداية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: محفوظ بن أحمد بن الحسين الكلوزاني، تحقيق عبد اللطيف هميم وماهر ياسين، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ: ٣٢٠/١.

(٥٣) سبق تخريجها.

(٥٤) سورة الأنبياء، الآية ٧٨.

(٥٥) ينظر: تفسير فتح القدير: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاتي اليميني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ: ٤٩٣/٣.

(٥٦) ينظر: السيل الجرار: ٢٦٧/٣.

المذهب الثاني: لا يجب الضمان على من حفر بئرا، في ملكه أو في ملك غيره، أو كان في داره كلب عقور، فدخل رجل بإذنه، هذا رواية للشافعية والحنابلة، وهو قول عطاء والزهري وقتادة^(٥٧)، واستدلوا:

١. بقوله ﷺ: ﴿...أَوْ مَا مَلَكَكُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾^(٥٨).

وجه الدلالة: لا جناح على الصديق أن يأكل من مال صديقه^(٥٩) ومثله من أوقد نارا في ملكه، فطارت شرارة منها إلى دار وزرع جاره فأحرقتها، أو سقى أرضه بما جرت به العادة، فطفح ماؤه فأغرق زرع وملك غيره، لأنه مارس حقه في ذلك^(٦٠). ولا حرج على أحدهما في دخوله واصطحاب كلبه للصيد في مزرعة صديقه، أو ركوب سيارته، لأن ما بينهما من العلاقة كالشركة في تصرف أحدهما بملك الآخر.

ويعترض على هذا بحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (لا ضرر ولا ضرار)^(٦١). فإذا اتخذ رجل في داره هدفا يرمي إليه، فجاز السهم إلى دار جاره، وقتل رجلا أو أفسد مالا فهو ضامن^(٦٢)؛ لأنه مقصر ومتسبب بفساد في ملك غيره، لما يجب عليه من الحفاظ على أموال الناس وممتلكاتهم.

٢. بحديث أبي حرة الرقاشي عن عمه أن رسول الله ﷺ قال: (...إنه لا يجل مال امرئ إلا بطيب نفس منه...)^(٦٣).

وجه الدلالة: فلا يجوز اخذ أموال الناس الا برضاهم^(٦٤)، وإذا دخل شخص دارا من غير إذن، فعقره كلب أو سقط في بئر مكشوف، فلا يضمن صاحب الدار لأنه متصرف

^(٥٧) التتبيه في الفقه الشافعي: ص ٢٢١، والبيان في مذهب الإمام الشافعي: ٤٥٩/١١، والهداية على مذهب الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني: ٣١٩/١.

^(٥٨) سورة النور، الآية ٦١.

^(٥٩) ينظر: تفسير بحر العلوم: ٢٦٠/١٢.

^(٦٠) ينظر: المغني: ٥٤٦/١١.

^(٦١) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٥٥/٥، وهذا سند صحيح، لكنه مرسل.

^(٦٢) ينظر: البناية شرح الهداية: ٣٠٣/١٢.

^(٦٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣٠٠/٣٤، وقال عنه شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره.

^(٦٤) البناية شرح الهداية: ٣٠٣/١٢، والنوادر والزيادات على ما في المدونة، من غيرها من الأمهات، لأبي عبد الله

أبي زيد عبد الرحمن النفري القيرواني المالكي (ت ٣٨٦هـ)، تحقيق الأستاذ محمد عبد العزيز الدباغ، دار النشر الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م: ٥١٦/١٣.

في ملكه^(٦٥)، ومن كانت له مزرعة نخل والريح هادئة فعالجها بالمبيدات، وهاجت ريح فتضررت مزرعة جاره، فلا يضمن، لأنه ليس متعدياً في ذلك.

الترجيح: من خلال عرض المذهبين وأدلتهم، فالذي يبدو لي هو ترجيح المذهب الأول، من أنه يجب الضمان على من حفر بئراً، في ملكه فساداً أو في ملك غيره تعدياً، لحديث... (لا ضرر ولا ضرار)^(٦٦)؛ لأن تصرف الشخص في ملكه، يجب أن يكون مشروطاً، بالحفاظ على أموال وأرواح الآخرين، لكي لا يشارك بفساد البيئة، والله أعلم.

المطلب الثاني: التسبب بفساد البيئة في ملك عام أو في طريق واسع.

لم أجد خلافاً بين الفقهاء، بوجود ضمان ما تلف، بسبب من حفر بئراً أو وضع حجراً، أو ما يؤذي المارة، في طريقهم الضيق، سواء أذن الإمام أم لم يأذن^(٦٧)، وأما إن كان الطريق واسعاً لا يتضرر به أحد، فحفر فيه بئراً لنفسه بغير إذن السلطان، فقد اختلف الفقهاء في ضمانه، على مذهبين:

المذهب الأول: يجب الضمان على من حفر بئراً، في ملك عام أو في طريق واسع، بغير إذن السلطان، بهذا قال الحنفية والزيدية، هذا رواية عن الشافعية والحنابلة، وقول المالكية فيما قرب عن العمران، وهو قول علي شريح ورواية عن النخعي وحماد^(٦٨)، ويستدل لهم:

١. بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: («إياكم والجلوس في الطرقات»، قالوا: يا رسول الله، ما لنا بد من مجالسنا، نتحدث فيها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فإذا أبيتم إلا المجلس، فأعطوا الطريق حقه»، قالوا: وما حقه؟ قال: «غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر»^(٦٩).

(٦٥) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١ هـ)، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٢ هـ-١٤٢٨ هـ: ٢٠٢/١٠.

(٦٦) سبق تخريجه.

(٦٧) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ٣٠٣/٧، والمدونة: ٦٦٦/٤، والبيان في مذهب الإمام الشافعي: ٤٥٩/١١، وحاشية اللبدي على نيل المأرب: ٣٧٩/٢، والمغني: ٥٤٦/١.

(٦٨) تبين الحقائق: ٣٠٣/٧، وتهذيب مسائل المدونة المسمى التهذيب في اختصار المدونة: لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي، تحقيق وتعليق أبو الحسن أحمد فريد المزيدي، د.ت: ٤٤٦/٣، والتبويه في الفقه الشافعي: لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، عالم الكتب، د.ت: ص ٢٢١. والبيان في مذهب الإمام الشافعي: ٤٥٩/١١، والمغني: ٥٤٧/١١، والسييل الجرار: ٢٥٢/٣.

(٦٩) سبق تخريجه.

وجه الدلالة: بما أن النبي ﷺ قد أكد على حرمة الطريق، وعدم الجلوس فيه تضييقاً على المارة، فيتأكد النهي عن حفر بئر فيه من باب أولى، من حيث الضرر. ويعترض على هذا بأن من عطلت سيارته في الطريق الواسعة، وأخذ بالاحتياطات كالإشارات المرورية، أو أتى بشرطي مرور ينظم السير، أو أحضر من يصلح سيارته، أو يرفعها من الطريق، فلا ضمان عليه، لعدم تقصيره في ذلك.

٢. بحديث أبي هريرة ؓ، أن رسول الله ﷺ قال: (اتقوا اللعانين، قالوا: وما اللعانان يا رسول الله؟ قال: الذي يتخلى في طريق الناس، أو في ظلهم)^(٧٠).

وجه الدلالة: في الحديث الشريف دلالة على وجوب اتقاء ما يوجب اللعن كالتخلي في طريق الناس، أو في ظلهم^(٧١)، وإذا وجب الابتعاد عن الحدث في الطريق والظلال، فيحرم استغلال الأماكن العامة كالطرق والمتزهات ومنابع المياه، لمسؤول أو غيره، أو التسبب بعدم تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها.

ويعترض على هذا، بأن من وقف في منزلق الطريق الواسعة، ليرشد أو يساعد من يحتاج مساعدته، فلا يأنم بوقوفه لكن عليه الاحتياط لئلا يتسبب بأذى.

المذهب الثاني: لا يجب الضمان على من حفر بئراً، في ملك عام أو في طريق واسع، بغير إذن السلطان، هذا قول المالكية فيما بعد من العمران والظاهرية، ورواية للشافعية والحنابلة، وهو قول الحكم ورواية عن النخعي وحامد^(٧٢)، واستدلوا بما يأتي:

١. بقوله ﷺ: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُسُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَحْرَبِ الْفَاسِقِينَ ﴾^(٧٣).

(٧٠) صحيح مسلم بشرح المنهاج: ٥٩/٣ برقم (٢٦٩)، باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال.

(٧١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٥٩/٣.

(٧٢) المدونة: ٦٦٥/٤، والنوادر والزيادات على المدونة من غيرها من الأمهات: ٥١٦/١٣، والبيان في مذهب الإمام الشافعي: ٤٥٩/١١، والمغني: ٥٤٧/١١، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: ٢٢٦/٦، والمحلى بالآثار: لأبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٥١٤٢٤: ١٩٢/١١.

(٧٣) سورة الحشر، الآية ٥.

حكم التسبب بفساد البيئة في الفقه الإسلامي

وجه الدلالة: فلا ضمان على من تصرف في ملك عام، بنية الإصلاح وعدم الفساد، لأن الله ﷻ قد رضي قطع نخل اليهود، بسبب إفسادهم في الأرض، لأنهم كذبوا الله ورسوله (٧٤).

لكن يعترض على هذا بما يأتي:

أولاً: بأن قطع نخل بني النضير كان بأمر رسول الله ﷺ (٧٥).

ثانياً: إن الفقهاء قد اختلفوا في قطع شجر أهل الحرب، وتخريب دورهم، فذهب مالك والشافعي وإسحاق، إلى جوازه نكاية بالعدو، وكرهه أحمد إلا من حاجة، وتأول أن أشجار بني النضير كانت في مقاتل القوم، فأمر بقطعها ليتسع مكان القتال، وذهب الأوزاعي إلى عدم جوازه، لأن أبا بكر ﷺ نهى عن قطع الأشجار، وتخريب العامر (٧٦)، ولا بد أن يكون ذلك بما فهمه من نصوص الشريعة التي تحرم ذلك.

ثالثاً: بحديث أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ قال: (إن قامت الساعة وفي يد أحدكم

فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها) (٧٧).

وجه الدلالة: في الحديث الشريف دلالة على عدم جواز قطع الشجر والنخل، وما

ذكرته الآية الكريمة: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ...﴾ (٧٨)، إنما حدث مع اليهود لأنهم كذبوا رسول

الله ﷻ وأذوه، وقد يكون هذا من خصوصياته ﷺ، ويدل الحديث الشريف على تشجيع الزراعة

والاهتمام بالشجرة، لما لها من فوائد لا تحصى، كالاستغلال بظلمها، وتزيينها الأرض،

وإصلاحها البيئة وتسببها بالمطر.

(٧٤) ينظر: أحكام القرآن للشافعي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، كتب هوامشه عبد الغني عبد الخالق، قدم له محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخاتجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م: ٤٤/٢.

(٧٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ١٣٦/٢٣، الحديث صحيح، وهذا إسناد على شرط مسلم.

(٧٦) المدونة: ٥٠٠/١، وشرح السنة: محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغدادي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت ط ٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م: ٥٤/١١، والشرح الكبير على متن المقنع: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعلي

الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت ٦٨٢هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار: ٣٩٥/١٠.

(٧٧) الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م: ١٦٨/١.

(٧٨) سبق تخريجها.

١/ إبراهيم على الله جوهر القيسي
٢. عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: (من أمر أرضا ليست لأحد فهو أحق)، قال عروة: قضى به عمر في خلافته (٧٩).

وجه الدلالة: للإمام أن يقطع إنسانا من طريق واسعة، وليس فيه ضرر على أحد (٨٠) ولا يضمن من أوقف سيارته في مكان واسع، فعثر بها إنسان، لأن العادة جرت بأن يوقف الناس سياراتهم في الأمكنة الواسعة (٨١)، ومثله من انقلبت سيارته بحملها فيه، فعطب بذلك شيء، لأنه لم يفعل ذلك باختياره.

ويعترض على هذا بحديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة) (٨٢)، فمن أراد أن يتملك من الطريق الواسعة أو الملك العام مما قرب من العمران، فليس له ذلك إلا بقضية من الإمام (٨٣)؛ لما للإمام من الولاية العامة، ولأن في الحفاظ على الملك العام قيام بواجب شرعي.

الترجيح: من خلال عرض المذهبين وأدلتهم، فالذي يبدو لي، هو عدم ضمان من عمل عملا في الطريق الواسعة، بإذن الإمام أو بغير إذنه ولم يكن متعديا، كمن حفر بئرا بطرف طريق واسعة، له ولعامة الناس وأحكم فوهته، أو لإخراج المطر، أو تقاجا بحيوان بالطريق فاضطر للوقوف، أو عطلت سيارته وسط الطريق، فاتخذ الاحتياطات اللازمة لتلافي الخطر، لأن (الضرورات تبيح المحظورات) (٨٤)، ولعدم تعديه في هذا، ولأن الحصول على إذن السلطان، يفوت كثيرا من أفعال الخير، والله أعلم.

(٧٩) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ «صحيح البخاري»: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ: ٢٢/٥ برقم (٢٣٣٥)، باب من أحيا أرضا مواتا.

(٨٠) تبين الحقائق: ٤٦٠/٧.

(٨١) الشرح الممتع على المستنقع: ٢٠٢/١٠.

(٨٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ١٥٢/١٣ برقم (٧١٤٢)، باب السمع والطاعة للإمام، ما لم تكن مصيبة.

(٨٣) ينظر: التهذيب في اختصار المدونة: ٤٤٦/٣.

(٨٤) الأشباه والنظائر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ: ٤٥/١.

حكم التسبب بفساد البيئة في الفقه الإسلامي
المبحث الثالث:

التسبب بفساد البيئة في المياه

وسنبحث هذا في غسل يدي القائم من نوم ليلا، والبول في الماء الراكد، والتسبب بفساد البيئة في الشرب من فم القرية والسقاء، في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول:

حكم غسل يدي القائم من نوم ليلا، وحكم الماء الذي وضع القائم من نوم يده فيه.

وسأبحث هذا في فرعين:

الفرع الأول: حكم غسل يدي القائم من نوم يده في الماء القليل

لا خلاف بين الفقهاء في أن من قام من نوم، وهو يعلم أن يديه نجستين، يجب عليه غسلهما قبل إدخالهما الإناء^(٨٥)، لكنهم اختلفوا فيما لو لم تكونا نجستين، على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: إن غسل يدي القائم من نوم ليلا قبل أن يدخلهما الإناء مستحب، لمن شك في نجاستهما، هذا رواية عن الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وهو قول عطاء والأوزاعي وإسحاق وابن المنذر^(٨٦) واستدلوا بما يأتي:

١. بقوله ﷺ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ...﴾^(٨٧).

وجه الدلالة: في الآية الكريمة دلالة على استحباب غسل الكفين، عند الوضوء بعد القيام من نوم الليل، لدخولهما في عموم الآية الكريمة، من غير غسلهما أوله، لأن الأمر بالشيء يقتضي حصول الإجزاء به، وكما في القيام من نوم نهار^(٨٨)، وإذا لم يجب غسلهما في الوضوء فلا يجب على المستيقظ. ويعترض على هذا بما يأتي:

^(٨٥) بدائع الصنائع: ٣٢/١، وبداية المجتهد: ١٦/١، والحاوي الكبير: ٨٢/١، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٧٥/٣، والمغني: ١٢٣/١.

^(٨٦) بدائع الصنائع: ٣٢/١، وبداية المجتهد: ١٦/١، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غاتم بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي (ت ١١٢٦هـ)، دار الفكر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م: ١٢٤/١، واللباب في شرح الكتاب: عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني، تحقيق محمود أمين النواوي، دار الكتاب العربي، دت: ٨/١، والحاوي الكبير: ٨٢/١، والمغني: ١٢٣/١.

^(٨٧) سورة المائدة، الآية ٦.

^(٨٨) ينظر المغني: ١٢٣/١.

د/إبراهيم على الله جوهر القيسي
أولاً: قولهم إن غسل يدي القائم من نوم ليلاً قبل أن يدخلهما الإناء مستحب، يرد عليه بأن غمس يدي القائم من نوم ليلاً في الماء، يدل على تأثيرهما فيه، فيكون غسلهما واجباً^(٨٩).

ثانياً: الاستدلال بالآية الكريمة يرد عليه بحديث أبي هريرة رضي الله عنه (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده)^(٩٠)، ففي الحديث الشريف تخصيص لعموم الآية الكريمة في وجوب غسل يدي المستيقظ من نوم ليل، خوفاً من تنجيسهما الماء.

٢. بما صح عن حمران رضي الله عنه أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار، (ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين، ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه)^(٩١). وجه الدلالة: الأصل في الوضوء غسل الكفين أولاً، بلا فرق بين من كان يريد الوضوء للصلاة، أو كان مستيقظاً من نوم ليل أم من نوم نهار، أتباعاً للسنة النبوية.

المذهب الثاني: إن غسل يدي القائم من نوم ليلاً قبل أن يدخلهما الإناء مسنون، بهذا قال الزيدية والإمامية، وهو رواية عن الحنفية والحنابلة، و مشهور عن المالكية والشافعية^(٩٢)، واستدلوا بما يأتي:

١. بما صح عن حمران رضي الله عنه (أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلها ثم أدخل يمينه في الإناء...)^(٩٣).

^(٨٩) ينظر المغني: ١/١٢٢، والمطلى بالآثار: ١/٢٠٠، والسيوطي الجرار: ١/٨٨.
^(٩٠) صحيح مسلم بشرح المنهاج: ٣/٧٣ برقم (٢٦٨)، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء، قبل غسلها ثلاثاً.
^(٩١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ١/٣٤٤ برقم (١٥٩)، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً.
^(٩٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ١/٣٤، وبداية المجتهد: ١/١٦، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للعلامة محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، خرج آياته وأحاديثه محمد عبدالله شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، دبت: ١/١٦٠، والحاوي الكبير: ١/٨٢، والمغني: ١/٢٤٤.
^(٩٣) سبق تخريجه.

وجه الدلالة: ظاهر الحديث الشريف يبين أن غسل الكفين سنة في حق المستيقظ من نوم ليلا، ولمن يكون ماء وضوئه في إناء فيريد أن يغترف منه بيديه^(٩٤)، وسواء أقام من نوم ليل أم من نوم نهار، لكنه إذا قام من نوم ليل، فالسنة أن يغسلهما ثلاثا قبل إدخالهما الإناء^(٩٥).

المذهب الثالث: إنَّ غسل يدي القائم من نوم ليلا قبل أن يدخلهما الإناء واجب، هذا ما اختاره المالكية ومروى عن الإمام أحمد واختيار أبي بكر، وقول الزيدية، ومذهب ابن عمر وأبي هريرة والحسن البصري، وهذا قول الظاهرية في مطلق النوم^(٩٦) واستدلوا بما يأتي:

١. بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا، فإنه لا يدري أين باتت يده)^(٩٧).

وجه الدلالة: إن قام شخص من نوم ليل، فلا يغمس يده في ماء وضوئه، حتى يغسلها ثلاث مرات، لما في الحديث من النهي عن ذلك، وهو يدل على التحريم^(٩٨).
ويعترض على هذا بما يأتي:

أولا: قولهم: إنَّ غسل يدي القائم من نوم ليل قبل أن يدخلهما الإناء واجب، يرد عليه، بأن غسل يدي المستيقظ من النوم مسنون^(٩٩).

ثانيا: استدلالهم بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: (... فلا يغمس يده في الإناء...)^(١٠٠).

يرد عليه بأن متقدمي ومتأخري العلماء قد ذهبوا إلى أن المراد من النهي للتنزيه، فلو خالف مستيقظ من نوم وغمس يده في الإناء قبل غسلها، لم يأنم ولم يفسد الماء^(١٠١).

ثالثا: في حديث أبي هريرة رضي الله عنه شك بوجود النجاسة لقوله صلى الله عليه وسلم: (... فإنه لا يدري أين باتت يده)^(١٠٢)، والشك لا يؤخذ به في العبادات، ما لم يتيقن من النجاسة.

^(٩٤) اللباب في شرح الكتاب: ٨/١.

^(٩٥) ينظر: حاشية النسوي: ١٦١/١، والحاوي الكبير: ٨٢/١.

^(٩٦) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة: لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ)، تحقيق د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٨هـ: ١٣٠/١، والمغني: ١٢٢/١، والسيل الجرار: ٨٨/١، المحلى بالآثار: ٢٠٠/١.

^(٩٧) سبق تخريجه.

^(٩٨) ينظر المغني: ١٢٢/١.

^(٩٩) اللباب في شرح الكتاب: ٨/١.

^(١٠٠) سبق تخريجه.

^(١٠١) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٧٥/٣.

الترجيح: من خلال عرض المذاهب وأدلتها، فالذي يبدو لي، هو ترجيح المذهب الثاني: بأن غسل يدي القائم من نوم ليلاً، قبل أن يدخلهما الإناء مسنون لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: (... فإنه لا يدري أين باتت يده) ^(١٠٣)؛ لأن الأصل في الماء واليد الطهارة فلا ينجس شيء منهما بالشك، ويحمل النهي الذي ورد في الحديث على التنزيه ^(١٠٤)، والله أعلم.

الفرع الثاني: حكم الماء الذي وضع قائم من نوم ليل يده فيه

لم أجد فيما بين يدي خلافاً بين الفقهاء، في نجاسة الماء الذي غمس القائم من نوم ليلاً يده فيه وكات نجسة ^(١٠٥)، لكنهم اختلفوا في الماء الذي وضع القائم من نوم ليلاً يده فيه ولم يتأكد من نجاستها على مذهبين:

المذهب الأول: إذا غمس قائم من نوم يده في إناء، وشك في طهارة يده فالماء طاهر، بهذا قال الشافعية والظاهرية وهو قول للحنفية استحساناً ورواية عن المالكية والحنابلة ^(١٠٦) واستدلوا بما يأتي:

١. بما صح عن حمران رضي الله عنه: (أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء...) ^(١٠٧).

وجه الدلالة: إن الماء الذي أدخل المستيقظ من نومه يده فيه، قبل أن يغسلها طاهر يتوضأ منه؛ لأن يده محمولة على الطهارة، لأن الشك لا يؤثر في اليقين ^(١٠٨) فلا يفسد الماء استحساناً ^(١٠٩)؛ للحفاظ عليه وعدم هدره بلا سبب موجب لذلك.

^(١٠٢) سبق تخريجه.

^(١٠٣) سبق تخريجه.

^(١٠٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٧٥/٣.

^(١٠٥) ينظر: المبسوط: ٥٢/١، والبيان والتحصيل: ١٣٠/١، والحاوي الكبير: ٨٢/١.

^(١٠٦) المبسوط: ٥٢/١، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرعيني المالكي (ت ٩٥٤هـ)، دار الفكر، ط ٣، ١٤١٢هـ.

١٩٩٢م: ١٧٠/١، والحاوي الكبير: ٨٢/١، وحلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال (ت ٥٠٧هـ)، حققه وعلق عليه د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، ط ١، ١٩٨٨هـ: ٣٦/١.

والمغني: ١٢٤/١، والمحلّى بالآثار: ٢٠٠/١.

^(١٠٧) سبق تخريجه.

^(١٠٨) البيان والتحصيل: ١٣٠/١.

^(١٠٩) المبسوط: ٥٢/١.

الترجيح: من خلال عرض المذاهب وأدلتها، فالذي يبدو لي، هو ترجيح المذهب الثاني: بأن غسل يدي القائم من نوم ليلا، قيل أن يدخلها الإناء مسنون لحديث أبي هريرة رضي: (... فإنه لا يدرى أين باتت يده) ^(١٠٣)؛ لأن الأصل في الماء ولبد الطهارة فلا يجس شيء منهما بالشك، ويحمل النهي الذي ورد في الحديث على التنزيه ^(١٠٤)، والله أعلم.

الفرع الثاني: حكم الماء الذي وضع قائم من نوم ليل يده فيه

لم أجد فيما بين يدي خلافا بين الفقهاء، في نجاسة الماء الذي غمس القائم من نوم ليلا يده فيه وكانت نجسة ^(١٠٥)، لكنهم اختلفوا في الماء الذي وضع القائم من نوم ليلا يده فيه ولم يتأكد من نجاستها على مذهبين:

المذهب الأول: إذا غمس قائم من نوم يده في إناء، وشك في طهارة يده فالماء طاهر، بهذا قال الشافعية والظاهرية وهو قول للحنفية استحسانا ورواية عن المالكية والحنابلة ^(١٠٦) واستكروا بما يأتي:

١. بما صح عن حمران رضي: (أنه رأى عثمان بن عفان دسا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلها ثم أدخل يمينه في الإناء...) ^(١٠٧).

وجه الدلالة: إن الماء الذي أدخل المستيقظ من نومه يده فيه، قيل أن يغسلها طاهر يتوضأ منه؛ لأن يده محمولة على الطهارة، لأن الشك لا يؤثر في اليقين ^(١٠٨) فلا يفسد الماء استحسانا ^(١٠٩)؛ للحفاظ عليه وعدم هدره بلا سبب موجب لذلك.

^(١٠١) سبق تخريجه.

^(١٠٢) سبق تخريجه.

^(١٠٣) الشهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٧٥/٣.

^(١٠٤) ينظر: المبسوط: ٥٢/١، والبيان والتحصيل: ١٣٠/١، والحدوي الكبير: ٨٢/١.

^(١٠٥) المبسوط: ٥٢/١، ومراتب الجليل في شرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطيب الرعيي المالكي (ت ٩٥٤هـ)، دار الفكر، ط ١٤١٢هـ.

^(١٠٦) ١٩٩٢م: ١١٧٠/١، والحدوي الكبير: ٨٢/١، وحقية الطمأنينة في معرفة مذاهب الفقهاء: سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشافعي القفال (ت ٥٠٧هـ)، حققه وعلق عليه د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، ط ١٩٨٨هـ: ١٣٦/١.

^(١٠٧) والغني: ١١٢٤/١، والملحى بالأثر: ٢٠٠/١.

^(١٠٨) سبق تخريجه.

^(١٠٩) البيان والتحصيل: ١٣٠/١.

^(١١٠) المبسوط: ٥٢/١.

حكم التسبب بفساد البيئـة في الفقه الإسلامي

المطالع الثاني: إذا غمس القائم من نوم يده في ماء وثك في طهارة يده فالماء نجس، بهذا السبب قياسياً، وهو رواية للمالكية والحنابلة، ومحكي عن الحسن البصري واسحق بن عمار الحنفية قياسياً، واستدلوا بما يأتي:

قال البخاري رحمه بن جرير الطبري (١١٠)، واستدلوا بما يأتي:

١. بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده...) (١١١).

٢. بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: (إذا استيقظ من نوم يده في الماء يدل على تأثيره رجه الدلالة: إن النهي عن غمس يد المستيقظ من نوم يده في الماء يدل على تأثيره رجه الدلالة: إن القوم كانوا يستجمرون بالأحجار، فيعرقون عند نومهم، وقد يعلق شيء من يده رضي الله عنه لأن القياس أن يفسده؛ لأن الحدث زال عن يده بإدخالها في الماء مستعملاً كالماء الذي غسل به يده (١١٢).

الإناء ليصير النجاسة في أيديهم، فينبغي في القياس أن يفسده؛ لأن الحدث زال عن يده بإدخالها في الماء مستعملاً كالماء الذي غسل به يده (١١٢).

يعترض على هذا بما يأتي:

أولاً: قولهم إذا غمس القائم من نوم ليلا يده في ماء وهي نجسة فالماء نجس، يرد

عليه بأن الماء طاهر تبعاً للأصل في طهارته، لأن النائم قد يشك في النجاسة ولم يجزم

بوجودها.

ثانياً: الاستدلال بحديث أبي هريرة رضي الله عنه يرد عليه بما صح عن حران رضي الله عنه (أنه رأى

عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلها ثم أدخل يمينه في

الماء فغسلها من السنة قبل إدخالها الإناء،

وهو قد وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون غسلها من السنة قبل إدخالها الإناء،

خالفاً على عدم التسبب بفساد البيئة بهر الماء بلا سبب.

ثالثاً: إن حديث حران رضي الله عنه عن عثمان أكثر صحة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فيقدم

البرهان: من خلال عرض المذهبين وأدلتهم، فالذي يبدو لي، هو ترجيح المذهب

البرهان: من خلال عرض المذهبين وأدلتهم، فالذي يبدو لي، هو ترجيح المذهب

البرهان: من خلال عرض المذهبين وأدلتهم، فالذي يبدو لي، هو ترجيح المذهب

البرهان: من خلال عرض المذهبين وأدلتهم، فالذي يبدو لي، هو ترجيح المذهب

البرهان: من خلال عرض المذهبين وأدلتهم، فالذي يبدو لي، هو ترجيح المذهب

البلوى بهذا، ويحمل النهي عن غمس اللذين في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (... فلا يغمس يده...)(١١٥)، على التنزيه، لأن أكثر القوم كانوا يستجمرون بالأحجار فيعرفون عند نومهم، وقد يعلق شيء من النجاسة في أيديهم، وفي زماننا كثر الاستجماء بالماء فيزيل أثر النجاسة، والله أعلم.

المطلب الثاني:

التسبب بفساد البيعة بالبول في الماء الدائم^(١١٦) وتحت الشجرة وفي الطريق

وقد اختلف الفقهاء في هذا على مذهبين:

المذهب الأول: يكره البول في الماء القليل الراكد والظل والطريق، بهذا قال الحنفية والمالكية والشافعية والإمامية^(١١٧)، واستدلوا بما يأتي:

١. بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (اتقوا اللعائين، قالوا: وما اللعائان يا رسول الله؟ قال: الذي يتخلى في طريق الناس، أو في ظلمهم)^(١١٨).

وجه الدلالة: يكره البول تحت الشجرة المثمرة وقت الثمر، صيانة لثمرها عن التلوث حين سقوطه، وفي غير وقت ثمرها لحاجة الناس إلى ظلها.

ويعترض على هذا: بما صح عن عبد الله بن جعفر، قال: أردفني رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم خلفه، فأستر إلى حديثاً لا أحدث به أحداً من الناس، (وكان أحب ما استتر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاجته، هدف أو حائش نخل)^(١١٩)، فيجوز قضاء الحاجة تحت الشجرة التي ليس فيها ثمر، لأن النهي صيانة لثمرها، ولم يوجد فينتفى السبب.

٢. بحديث جابر رضي الله عنه: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنه نهى أن ييال في الماء الراكد)^(١٢٠).

^(١١٥) سبق تخريجه.

^(١١٦) وهو الماء القليل الساكن الذي لا يجري، ينظر: تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور

(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق د. رياض زكي قاسم، دار إحياء المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ: ١٤٥٩/٢.

^(١١٧) البحر الرائق شرح كز الخائف: ٩٢/١، ومرآة الفلاح: ٢٧/١، ونور الإيضاح: ٢٠/١، وعيون الأئمة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأصمـار: ١١٩/٢، وحاشية قلوبني على منهاج الطالبين: ٧٥/١، والبيان في مذهب الإمام الشافعي: ٢١٠/١، وحاشية قلوبني على منهاج الطالبين: ٧٥/١، وشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه بمصر، ط ٣، ١٣٧٥هـ: ٤٠/١، وشركة الإسلام: ١٥/١.

^(١١٨) سبق تخريجه.

^(١١٩) صحيح مسلم بشرح المنهاج: ٧٧٢/٣، برقم (٧٧٢)، كتاب الحيض، باب ما يستتر به لقضاء الحاجة.

^(١٢٠) صحيح مسلم بشرح المنهاج: ٨٠/٣، برقم (٢٨١)، باب النهي عن البول في الماء الراكد.

حكم التسبب بفساد البيئة في اللغة الإسلامي

وجه الدلالة: يكره البول والغائط في الماء الراكد، وفي موضع البول إن لم يكن معداً عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أم يغترف منه^(١١١) كما يكره رمي القاذورات لأنه منهي عنه، لأن هذا من الآداب التي تصلح البيئة، ولا تتسبب بفسادها.

في استراحات الناس، لأن هذا من الآداب التي تصلح البيئة، ولا تتسبب بفسادها.

ويعترض على هذا بأن النهي الذي ورد في الحديث الشريف قد يكون للتنزيه، وليس للتحريم.

المذهب الثاني: يحرم البول في الماء القليل الدائم والطريق أما المشعر فقد فرقا بين المشعر والملك، فقالوا في المشعر بالحرمه واجازوه في غير المشعر بهذا قال الحنابلة والزيدي^(١١٢) وغيره، فقالوا في المشعر بالحرمة واجازوه في غير المشعر بهذا قال الحنابلة والزيدي^(١١٢)، واستلوا:

١. بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه)^(١١٣).

وجه الدلالة: يحرم البول في الماء القليل الدائم، لأن البول فيه ينجسه ويتلف ماهيته وجه الدلالة: يحرم البول في الماء القليل الدائم، لأن البول فيه ينجسه ويتلف ماهيته ويغير غيره باستعماله^(١١٤).

٢. بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (اتقوا اللعائين، قالوا: وما اللعائين يا رسول الله؟ قال: الذي يتخلى في طريق الناس، أو في ظلمهم)^(١١٥).

وجه الدلالة: في الحديث دلالة على وجوب اتقاء الأعمال التي يكون الإنسان سببا لنعن الناس إياه، وعدم قضاء الحاجة في الماء الدائم، وفي الظلّ ومقيل الناس^(١١٦)، وعن إتلاف المواد الكيميائية، ونفايات المصانع ومخلفات الحروب وطمر الأسلحة الجرثومية، في البحار والأنهار، لأن هذا يتسبب بفساد المياه، وقتل حيواناتها.

البرجيج: من خلال عرض المذهبين وأدلتهم، فالذي يبدو لي هو ترجيح المذهب الثاني من أنه يحرم البول في الماء القليل الدائم والطريق، وتحت الشجرة المثمرة حال ثمرها،

(١١١) ينظر: البحر الرائق: ٩٢/١، والمهناج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٨١/٣، والبيان في مذهب الإمام الشافعي: ٣٠٧/١.

(١١٢) ينظر: المهناج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٨١/٣، والمفتي: ٢١٠/١، والسيل الجرار: ٦٥/١.

(١١٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٤٥٦/١، برقم (٢٣٩)، باب البول في الماء الدائم.

(١١٤) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٥٦/١، والمهناج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٨١/٣، والمفتي: ٢١٠/١.

(١١٥) سبق تخريجه.

(١١٦) ينظر: المهناج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٥٩/٣، والسيل الجرار: ٦٥/١.

د/الراهم على الله جود القيس
لما سببه من فساد البيئة بتلوث وحدر المياه والشم، وتجهيز أماكن استراحة الناس في
الطرق، لحديث عائشة رضي الله عنها (اتوا اللاتين...) (١٣٧)، والله أعلم.

المطلب الثالث:

التسبب بفساد البيئة في الشرب من لم القرية والسقاء

اختلف الفقهاء في الشرب من لم القرية والسقاء على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يجوز الشرب من لم القرية والسقاء للضرورة بهذا قال الزبيدي، فيمن ملا

السقاء وهو يشاهده (١٣٨) واستلوا

١. بحديث أنس رضي الله عنه: (أن رسول الله ﷺ دخل عليها وفي بيتها قرية معلقة،
قالت: فشرب من القرية قائما، قالت: فعمدت إلى لم القرية فقطعتها) (١٣٩).

وجه الدلالة: في الحديث الشريف دلالة على جواز الشرب من أفواه الأواني

والأستية، لمن ملا سقاه ماء فربطه ربطا محكما وشرب منه، أو كانت القرية أو السقاء
معلقة ولم يجد قدحا، ولم يتمكن من تناول الماء بكفه، فباشر الشرب منها بضمه (١٣٠)
ويعترض على هذا بما يأتي:

أولا: بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (نهى النبي ﷺ عن الشرب من في
السقاء) (١٣١)، فتكون أحاديث النهي عن الشرب من فوهة السقاء للتنزيه.

ثانيا: قد يكون جواز الشرب من لم السقاء من خصوصياته ﷺ، لنكهته وطيب
ريقه (١٣٢)، ويبقى النهي على غيره من سائر البشر.

(١٣٧) سبق تخريجه.

(١٣٨) نيل الأوطار شرح منقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار: الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكلي، دار الكتب

القاهرة، ديت: ٥٢٢٧.

(١٣٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٨٢/٤٥. قال علي ابن المدني، ونقله عنه ابن أبي حاتم في "المراسيل" ص ١٢٤.

ورقية رجاله ثقات رجال الشيخين.

(١٣٠) ينظر: نيل الأوطار: ٥٢٢٧.

(١٣١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ١١١/١٠، برقم ٥٢٢٩، باب الشرب من لم السقاء.

(١٣٢) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١١٢/١٠، ونيل الأوطار: ٥٢٢/٨.

حكم التسبب بفساد البيئة في اللغة الإسلامي

المذهب الثاني: يكره الشرب من فم القرية والسقاء، فيما ليس فيه ضرورة، بهذا قال المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية، (١٣٢) واستقروا:

١. بحديث عائشة رضي الله عنها (نهى أن يشرب من فم السقاء لأن ذلك يئثه) (١٣٤).

وجه الدلالة: فتكره مباشرة الشرب من فم القرية والسقاء، صيانة عن تقديره على الشارب وغيره، لأنه قد يغلبه الماء فينصب منه أكثر من حاجته (١٣٥)؛ ولأن مباشرة الشرب من السقاء يقره وينتثه، إذا شرب منه أكثر من شخص بدون واسطة.

ويعترض على هذا بحديث أسن ﷺ عن أمه: (...) قالت: فشرب من القرية قائماً (١٣٦)؛ لأن القرية المعلقة، تكون بعيدة عن الحشرات والحيات التي تدخل فيها وتلوثها، فيجوز ذلك للضرورة ولعموم البلوى.

٢. بحديث جابر بن عبدالله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (خطوا الإناء وأوكرا السقاء فإن في السنة ليلة ينزل فيها وياه لا يمر بإناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء إلا نزل فيه من ذلك الوباء) (١٣٧).

وجه الدلالة: ينهى الحديث الشريف عن ترك السقاء بدون ربط فوهته، لئلا يكون عرضة للوثة والأمراض، فيتأذى من يياشر الشرب منه بدون واسطة.

المذهب الثالث: يحرم الشرب من فم القرية والسقاء، بهذا قال الظاهرية فيما ليس فيه ضرورة (١٣٨)، واستقروا بما يأتي:

١. بحديث ابن عباس ﷺ قال: (نهى النبي ﷺ عن الشرب من فم السقاء) (١٣٩).

(١٣٣) التواتين الفقهية: ص ٢٤٤، وقع الباري شرح صحيح البخاري: ١١٧/١٠، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د.ت: ٢٢٨/٣، وكشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البيهقي الخليلي (ت ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية، د.ت: ١٧٧/٥، وبيل الأوطار: ٥٢٢/٨.

(١٣٤) المستدرک علی الصحیحین: الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، بإشراف: د. يوسف المرعشي، دار المعرفة، بيروت، د.ت: ١٤٠/٤، والحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(١٣٥) ينظر: شرح النووي لصحيح مسلم: ١٩٤/١٣، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب: ٢٢٨/٣.

(١٣٦) سبق تخريجه.

(١٣٧) صحيح مسلم بشرح المنهاج: ١٠٥/٧ برقم (٢٠١٤)، باب الأمر بتغطية الإناء، وإيكاء السقاء، وإغلاق الأوباب،

وكرر اسم الله عليها.

(١٣٨) المحلى بالآثار: ٢٢٨/٦.

(١٣٩) سبق تخريجه.

وجه الدلالة: في الحديث الشريف النهى عن مباشرة الشرب من أفواه الأسمقية، لما

فيه من الأذى وتفتين أفواهها، وانتقال بعض الأمراض، وبهذا نجد أن الإسلام قد سبق غيره في الحفاظ على البيئة، وأمر بالوقاية للحد من انتشار الأمراض والأوبئة.

ويتعرض على هذا بحديث أنس رضي الله عنه عن أمه: (أن رسول الله ﷺ دخل عليها وفي بيتها قرية معلقة، قالت: فشربت من القرية قائماً...) (١٤١٠)، ولو لم يكن الشرب من القرية جائزاً، لشرّب رسول الله ﷺ بيانه، وهو مشروع لأمنته في هذه الأحكام.

٢. بحديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ضلوا الإناث وأروا السقاء فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر بيانه ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء إلا نزل فيه من ذلك الوباء) (١٤١١).

وجه الدلالة: ظاهر الحديث الشريف يوجب غلق أفواه الأواني، لئلا يدخل الماء من الحشرات والقانورات ما يفسده، وبهذا نجد أن الدين الإسلامي قد اهتم بنظافة المياه، للعناية بصحة الإنسان، وللبعد عن كل ما فيه فساد البيئة.

واعترض على هذا بما يأتي

أولاً: استدلالهم بما صحح عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (نهى النبي ﷺ عن الشرب...) (١٤١٢)، يرد عليه، بحديث عائشة رضي الله عنها (نهى أن يشرب من في السقاء لأن ذلك يفتنه) (١٤١٣)، فيحمل النهى على الكراهة، للخوف من العدوى بين السقيم والسليم، ويمكن أن يكون النهى خاصاً بمن يباشر الشرب من السقاء، أما من يصب الماء من السقاء بنفسه من دون مباشرة، ومن لا سبيل له إلا الشرب من السقاء مباشرة، فلا نهى عليه.

الترجيح: من خلال عرض المذاهب وأدلتها فالذي يبدو لي هو ترجيح المذهب الأول، من أنه يجوز الشرب من قم القرية والسقاء، فيمن ملأها وشد فوهتها، أو كان السقاء كبيراً لا يستطيع الشرب منه، لأنه في أيامنا قد أصبحت الأواني معدنية، يرى ماؤها صافياً لا تخلطه شائبة، ولأن أحوال البيوت والأسقية قد تغيرت، ولحديث أنس رضي الله عنه عن أمه (...فشربت من القرية قائماً...) (١٤٤١)، والله أعلم.

(١٤١) سبق تخريجه.

(١٤٢) سبق تخريجه.

(١٤٣) سبق تخريجه.

(١٤٤) المستترك على الصحيحين: ١٥٦/٤ برقم (٧٢١١)، قال الحاكم حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه.

(١٤٥) سبق تخريجه.

المد لله الذي به تختتم الصالحات وتم البركات، والصلاة والسلام على رسوله محمد ﷺ الهادي لأسمى الغايات، وعلى آله وأصحابه الذين نالوا أعلى الدرجات، وبعد:

فتي ختام بحثي هذا توصلت إلى جملة من النتائج، أهمها ما يأتي:

١. إن الله ﷻ جعل البيئة صالحة، لكن تصرفات الإنسان هي التي جعلت فيها الفساد

٢. إن الفساد بكل أشكاله، مذموم في كثير من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، لأن عاقبته وخيمة على الإنسان والحيوان

٣. بعد البحث في حكم التسبب بفساد البيئة، تبين أنه منهي عنه، لما فيه من نشر الظلم في الأرض بعد صلاحها.

٤. اختلف الفقهاء في تسبب الإنسان بالفساد في ملكه أو في ملك غيره، تعدياً وبغير إذنه، فرجح الباحث ضمانه

٥. تبين للباحث عدم الضمان، على من عمل عملاً في طريق واسعة، بإذن الإمام فإدى إلى أذى.

٦. يجب تشجيع الزراعة وعدم التسبب بالفساد بقطع الشجر وتهديم البنيان،

٧. اختلف الفقهاء في حكم غسل يدي القائم من نوم يديه قبل أن يدخلها الإناء، فرجح الباحث أن ذلك مسنون.

٨. بعد عرض المذاهب وأدلتها في الماء الذي أدخل المستيقظ من نوم يده فيه، تبين للباحث أن الماء طاهر، ما لم يتيقن أن يديه نجستان.

٩. رجح الباحث أنه يحرم البول في الماء القليل الدائم، وفي الطريق السالك وتحت الشجرة حال ثمرها.

التوصيات .

وقد خرج الباحث بعدد من التوصيات أهمها:

١. إن معنى الفساد التحايل على الله ﷻ في تنفيذ شرعه، وعلى عباده في سلب حقوقهم والتسبب بفساد البيئة.
٢. إن عاقبة الفساد وخيمة، فهو يدمر البيئة ويتسبب بالأمراض والأسقام، ويقطع العلاقات بين الناس.
٣. على المسلم أن يتعد عن الفساد، لكي لا يكون مشاركا للمفسدين بهذه الصفة السيئة.
٤. يجدر بالمسلم أن يلتزم بشريعة الإسلام، لأنها أهم مقومات الصلاح، التي تمنع انتشار الفساد، وتدمير البيئة.
٥. يباح للمسلم التصرف في ملكه، بشرط أن لا يؤدي إلى التعدي على حقوق الآخرين.
٦. يحسن بالمسلم عدم التصرف في ملك عام إلا بإذن من السلطان، ووجوب المصلحة فيه لعامة المجتمع.
٧. يستحب تغطية أفواه الأواني ليلا، كئلا يصيبها من الأمراض والأوبئة.
٨. على المسلم المحافظة على المياه، وعدم القاء القاذورات والنفايات فيها لتبقى صالحة نقية.
٩. الاهتمام بالزراعة وفرض غرامات، على كل صاحب أرض لا يزرعها، للمحافظة على خضرتها، وإصلاح البيئة، والقضاء على التصحر.
١٠. على الدول الإسلامية إجراء معاهدات دولية، تحرم إلقاء النفايات ومخلفات الحروب والأسلحة الجراثومية في مياهها الإقليمية، لما تسببه من فساد للبيئة.

البايث

لمصادر

١. أحكام القرآن للشافعي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، كتب هوامشه عبد الغني عبد الخالق، قدم له محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٢. الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له الشيخ خليل الميس، والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٩هـ.
٤. أسنى المطالب في شرح روض الطالب: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
٥. الأشباه والنظائر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٦. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
٧. البحر المحيط في أصول الفقه: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط ١، ١٩٩٤م.
٨. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٠. البناية شرح الهداية: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١١. البيان في مذهب الإمام الشافعي: لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت ٥٥٨هـ)، تحقيق قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٢١هـ.

١٢. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة: لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ)، تحقيق د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٨هـ.

١٣. التاج والإكليل مختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبو عبد الله (ت ٨٩٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٤. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي: عثمان بن علي بن محجن البارعي فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ)، وحاشية الزيلعي: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت ١٠٢١هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، مركز أهل سنت، بالهند، د.ت.

١٥. تطريز رياض الصالحين: فيصل بن عبد العزيز بن فيصل ابن حمد المبارك الحرملبي النجدي (ت ١٣٧٦هـ)، المحقق: د. عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير آل حمد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٦. تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٧. تفسير بحر العلوم: لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، المكتبة الشاملة.

١٨. تفسير روح البيان: للشيخ إسماعيل حقي البروسوي (ت ١١٣٧هـ)، تعليق ونصيح الشيخ أحمد عبيدو، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

حكم التسبب بفساد البيئة في الفقه الإسلامي

١٩. تفسر فتح القدير: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
٢٠. التبيه في الفقه الشافعي: لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، عالم الكتب، د.ت.
٢١. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق د. رياض زكي قاسم، دار إحياء المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢٢. تهذيب مسائل المدونة المسمى التهذيب في اختصار المدونة: لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم القيرواني البرازعي، تحقيق وتعليق أبو الحسن أحمد فريد المزدي، د.ت.
٢٣. تيسر علم أصول الفقه: عبد الله بن يوسف بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزري، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٢٤. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٢٥. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ «صحيح البخاري»: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
٢٦. الجامع لأحكام القرآن «تفسير القرطبي»: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ١٤٢٩هـ.
٢٧. حاشية الخرشني على مختصر سيدي خليل: للإمام محمد بن عبد الله بن علي الخرشني المالكي أبو عبد الله، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٨. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للعلامة محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، خرج آياته وأحاديثه محمد عبدالله شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٢٩. حاشية الشلبي: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن بونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت ١٠٢١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٣هـ.

٣٠. حاشية قليوبي على منهاج الطالبين: لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت ١٠٦٩هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه بمصر، ط٣، ١٣٧٥هـ.

٣١. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني: لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٢. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال (ت ٥٠٧هـ)، حققه وعلق عليه د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، ط١، ١٩٨٨هـ.

٣٣. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ)، اعتنى بها خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ.

٣٤. الذخيرة: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: جزء ٣-٥، ٧، ٩-١٢ محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

حكم التسيب وفساد البيعة في اللغة الإسلامي

٢٥. روح الماني في تفسير القرآن العظيم واسع المعاني؛ شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الأروسي (ت ١٢٧٠هـ) تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٦. سنن السنائي الكبرى: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٢٧. السبل الحرار المتعلق على حدائق الأزهار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن حزم، ط١، د.ت.
٢٨. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: المحقق الحلبي أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن، دار العلوم، ط٤، ١٤٣٦هـ.
٢٩. شرح السنة: محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٤٠. الشرح الكبير على متن المقنع: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجاعلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت ٦٨٢هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار.
٤١. الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢هـ-١٤٢٨هـ.
٤٢. شرح صحيح البخاري لابن بطال: لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق ابي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٤٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٤. صحيح البخاري بشرح فتح الباري: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.

٤٥. صحيح مسلم بشرح المنهاج: للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، رقم أحاديثه على كتاب تيسير المنفعة، لمحمد فؤاد عبد الباقي وتحفة الأشراف للحافظ المزني، الشيخ عرفات القش حسونة، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٣٠هـ.

٤٦. صفوة التفاسير: محمد علي الصابوني الاستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى مكة المكرمة، طبع على نفقة موفق خليل الشيخ إبراهيم، ط ١، ١٤٠١هـ.

٤٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.

٤٨. فتح البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القوجي (ت ١٣٠٧هـ)، عني بطبعه وقدم له وراجعه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤٩. الفقه الميسر: قسم النوازل، النوازل العامة موسوعة فقهية حديثة: د. محمد بن إبراهيم الموسى، وأ.د. عبد الله بن محمد المطلق، وأ. د. عبدالله بن محمد الطيار، مدار الوطن للنشر، د.ت.

٥٠. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غانم بن سالم ابن ميثاء شهاب الدين النفراني الأزهري المالكي (ت ١٢٦هـ)، دار الفكر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

حكم التسيب بفساد البيئة في اللغة الإسلامي

٥١. القوانين الفقهية: لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلابي الغزطلي (ت ٥٧٤١هـ)، المكتبة الشاملة.
٥٢. كشف الفناع عن متن الإفناع: منصور بن بونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي، الحنبلي (ت ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية، د.ت.
٥٣. الكشف عن حقائق التزبل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٧هـ.
٥٤. اللباب في شرح الكتاب: عبد الغني التميمي الدمشقي الميداني، تحقيق محمود أمين النواوي، دار الكتاب العربي، د.ت.
٥٥. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظر الأنصاري الرويفعي الأفرقي، (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٥٦. المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دراسة وتحقيق خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٥٧. المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطبعي).
٥٨. مجموع فتاوى ابن تيمية: للإمام أحمد بن عبد الحلیم الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عامر الحزاز وأنوار البار، دار الرفاء المنصورة، مكتبة العبيكان، د.ت.
٥٩. المعطى بالآثار: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ.
٦٠. المبررة: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ.

٦١. مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح: حسن بن عمار بن علي الشربلطي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، اعتنى به وراجعه نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٥-١٤٢٥هـ.
٦٢. المستدرک علی الصحیحین: الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، بإشراف: د. يوسف المرعشي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
٦٣. المستدرک علی الصحیحین: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن نعيم بن الحكم، الطهماني النيسابوري المعروف بآبن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.
٦٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٦٥. معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنبيي، دار النفائس للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٨هـ.
٦٦. مفاتيح الغيب «التفسير الكبير»: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن حسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.
٦٧. منح الجليل شرح مختصر خليل: محمد بن أحمد بن محمد عيش، أبو عبد الله المالكي (ت ١٢٩٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٦٨. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٦٩. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للإمام يحيى بن شرف بن أبي زكريا الدمشقي الشافعي (ت ٦٧٦هـ)، رقم احاديثه على كتاب السير: محمد فؤاد عبد الباقي، وتحفة الإشراف للحافظ المزني، الشيخ عرفات حسونة، تحقيق د. محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٣٠هـ.

حكم التسيب بفلسد البيعة في اللغة الإسلامي

- ٧٠.٧. إلهام الجليل في شرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت ١١٥٤هـ)، دار الفكر، ط ٣، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٧١. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
٧٢. موسوعة نظرة النعم في أخلاق الرسول الكريم ﷺ: إعداد مجموعة من المختصين، إشراف صالح بن عبد الله بن حميد إمام الحرم المكي، وعبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن مفلح مدير دار الوسيلة للنشر والتوزيع، د.ت.
٧٣. البرادر والزاداة على ما في الممدونة، من غيرها من الأمهات، لأبي عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفري القيرواني المالكي (ت ٢٨٦هـ)، تحقيق الأستاذ محمد عبد العزيز الباغ، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
٧٤. بيل الأوطار شرح متقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الحديث القاهرة، د.ت.
٧٥. الهامة على ملهب الإمام أحمد بن حنبل: محفوظ بن أحمد بن الحسين الكلوزاني، تحقيق عبد اللطيف هميم وماهر ياسين، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٥هـ.

CAUSING CORRUPTION UNDER THE OF ISLAMIC FIQH

Written by:

Ass. Prof. Dr. Ibrahim A. Jwair Al-Qaissi

Summary:

Corruption is forbidden in its two types: behavioral and organic corruption which means the corruption of all that surrounds the human components of water, air, land, animals, plants and humans. So that God ordered to reform of the environment for people to live in safety and peace. The cause of corruption leads to the violation of the goal assigned by God to man in the building of the earth, and maintain the characteristics required, not unjust, and fraud, theft or murder, lest one cause the corruption of the environment, spread injustice and chaos, so that the most affected by it. This is why Allaah forbade corruption by saying: "Do not spoil the earth after it has been repaired" (al-A'raf: 56). The spread of corruption is followed by an insecure, moral and economic chaos that does not disappoint its consequences, which leads to accelerating the emergence of environmental disasters, spoiling water, air, food and drink, spreading disease and epidemics, and replacing obscene the place of chastity, vice and virtue and treason. What prompted the researcher to choose this research, many reasons, and the most important: the displacement of people in some provinces of Iraq. Deceive some people of these regions slogans do not serve religion or country. The occurrence of military operations that caused the killing of many people and the use of chemical weapons, which merged with water and buried them and destroyed them. The researcher has reached the conclusion that corruption is forbidden because of the spread of injustice in the land after its validity. The fuqaha 'differed as to whether a person caused corruption in his property or in the property of another person. It is clear to the researcher that there is no guarantee, for the one who did a work in a wide road, with the permission of the imam, and he caused harm.